برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 5- 2003/2/7

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد 2001-2010

نسخة محدثة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2003/4-A/Rev.1
10 January 2003
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمين المجلس التنفيذي ورئيس العلاقات بين الوكالات (REC): Mr T. Yanga رقم الهاتف: 066513-2603

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

إن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2001-2010 يستهدف، بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، إحراز تقدم كبير في تحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية وهما خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 وتعزيز التنمية المستدامة. ويعطي برنامج عمل بروكسل الأولوية للقضايا المتداخلة التالية: القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والعمالة، والتسيير والإدارة، وبناء القدرات، والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا المتضررة بالنزاعات. وقد دعا قرار الجمعية العامة 227/56، المؤرخ 24 ديسمبر/كانون الأول 2001، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إدماج تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا ضمن برامج عملها وما تضطلع به من عمليات على الصعيد الحكومي الدولي. كما أنشأ هذا القرار مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز حشد المجتمع الدولي وتعبئته لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، وضمان تنسيق تنفيذ برنامج العمل ورصده واستعراضه بشكل فعال. وقد أخذ مكتب المفوض السامي يحدد طريقه وتوجهه منذ أن بدأ العمل رسميا في أبريل/نيسان 2002. وهذه الوثيقة تحث على تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وعلى المشاركة الفعالة من جانب أقل البلدان نموا، والبلدان المانحة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات متعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

مشروع القرار*

إن المجلس التنفيذي:

(أ) يرحب بتأييد الجمعية العامة في قرارها 279/55 المؤرخ 12 يوليو/تموز عام 2001 لإعلان بروكسل (A/CONF.191/12) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2001-2010 (A/CONF.191/11)؛

(ب) يلاحظ بتقدير الدعم الذي يمنحه برنامج الأغذية العالمي لأقل البلدان نمواً في ميادين مهمته؛

(ج) يطلب إلى **البرنامج** أن يواصل إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في أنشطته البرامجية وأن يؤكد أهمية تنفيذ برنامج الأغذية العالمي الفعال في إطار مهمته لبرنامج بروكسل؛

(د) يدعو المدير التنفيذي إلى أن إدماج تنفيذ برنامج بروكسل ضمن أنشطة برنامج الأغذية العالمي وفي عملياته الحكومية الدولية، على نحو ما يدعو إليه قرارا الجمعية العامة 277/56 المؤرخ 24 ديسمبر/كانون الأول عام 2001، والقرار L.60/57 المؤرخ 17 ديسمبر/كانون الأول عام 2002.

* هذا هو مشروع القرار. وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

برنامج العمل
لصالح أقل البلدان نمواً:
معلومات محدَّثة

أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية
والدول الجزرية الصغيرة النامية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
روما، 5-7 فبراير/شباط 2003

مقدمة

1- يختلف برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2001-2010 (برنامج بروكسل) عن البرامج السابقة من حيث الأهداف، والوجهة، والنطاق، وترتيبات المتابعة. ويتمثل الهدف الأساسي لبرنامج بروكسل فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً في إحراز تقدم واسع على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الساعية إلى خفض نسب الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015 وتعزيز التنمية المستدامة. ويُبرز برنامج بروكسل القضايا التالية كمسائل عامة ذات أولوية وهي: استئصال الفقر، والمساواة بين الجنسين، والعمالة، والحكم، وبناء القدرات، والمشكلات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمشكلات الخاصة التي تواجه البلدان الأقل نمواً المنكوبة بالنزاعات.

2- وبُعيد اعتماد برنامج بروكسل في مايو/أيار عام 2001، أيدت الجمعية العامة هذا البرنامج بقرارها 279/55 المؤرخ 12 يوليو/تموز عام 2001، وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقراره 320/2001، إنشاء آلية للمتابعة تتولى استعراض وتنسيق عمليات تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج بروكسل وذلك خلال دورته الموضوعية عام 2002.

3- ومنذ اعتماد برنامج بروكسل، أخذ المجتمع الدولي في حسبانه هموم أقل البلدان نمواً عبر مؤتمرات عالمية كبرى مثل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة (نوفمبر/تشرين الثاني عام 2001)، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري (مارس/آذار عام 2002)، واستعراض منتصف المدة للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية في بانكوك (أبريل/نيسان-مايو/أيار عام 2002)، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس (يونيو/حزيران عام 2002)، واعتماد الاتحاد الأفريقي في دوربان (يوليو/تموز عام 2002) للشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وراعى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (سبتمبر/أيلول عام 2002) شواغل أقل البلدان نمواً، ولاسيما في إطار الالتزام 6 لبرنامج بروكسل. وسيؤدي تعزيز العلاقات بين برنامج بروكسل ونتائج هذه الاجتماعات إلى تعزيز الفرصة المتاحة لإحراز تقدم ملموس في أقل البلدان نموا. وبشكل عام فإن المناخ الجديد يبعث على الأمل فيما يتصل بآفاق التنمية في البلدان الأقل نموا.

4- ومن بين السمات الهامة والحاسمة التي تميز برنامج بروكسل عن برنامجي العمل السابقين الخاصين بأقل البلدان نمواً توصيته بإنشاء "آلية متابعة تتسم بالكفاءة والحضور البارز" للاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بتنسيق، ورصد، واستعراض تنفيذ برنامج بروكسل. وأُنشئ مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بناء على توصية الأمين العام للأمم المتحدة وذلك بقرار الجمعية العامة 227/56 المؤرخ 24 ديسمبر/كانون الأول عام 2001. ويتمركز مكتب الممثل السامي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويهدف هذا المكتب إلى تعزيز حشد وتحفيز الدعم الدولي لتنفيذ برنامج بروكسل وضمان تنسيق، ورصد، واستعراض هذا التنفيذ.

التقدم المحرز منذ إنشاء مكتب الممثل السامي

5- بدأ مكتب الممثل السامي بالعمل رسمياً في أبريل/نيسان عام 2002. ومنذ ذلك الحين يسعى هذا المكتب إلى رسم مساره ووجهته وتنظيم أموره للقيام بالوظائف الموكلة إليه. وفي سبيل تنفيذ المهمة التي حددتها الجمعية العامة وبرنامج العمل فقد اعتمد المكتب إطاراً للعمل يشتمل على أربعة عناصر رئيسية هي:

(أ) التركيز على التنفيذ على المستوى القطري على يد أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة على حد سواء لضمان وفائها بالتزاماتها المحددة في برنامج بروكسل. وسيعمل المكتب بصورة وثيقة مع شركاء الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة، ولاسيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان المساندة الكاملة لنظام المنسقين المقيمين لأقل البلدان نموا. وتدعو الحاجة إلى إدماج تنفيذ برنامج بروكسل في عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر في أقل البلدان نموا.

(ب) وسيعمل المكتب مع كل الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما مع الصناديق والبرامج، واللجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون ودز، لضمان قيام تلك الهيئات بإدماج برنامج بروكسل في أنشطتها وعملياتها الحكومية الدولية، ولإنشاء نقاط الاتصال المناسبة لأنشطة الاستعراض والمتابعة، وفقاً لما يدعو إليه برنامج بروكسل وقرار الجمعية العامة رقم 227/57.

(ج) وسيعمل المكتب مع المنظمات الأخرى متعددة الأطراف، ولاسيما المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، ومجموعة أفريقيا الشرقية، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، ورابطة بلدان آسيا الجنوبية الشرقية، والرابطة الآسيوية الجنوبية للتعاون

الإقليمي، والمجموعة الكاريبية. ويتيح اعتماد الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا مؤخراً فرصة هائلة لتعزيز الجهود الإنمائية واستكمالها في 34 بلداً أفريقياً من أقل البلدان نموا.

(د) وسيتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء، بحيث ينخرطان في عداد الشركاء الإنمائيين الكاملين لأقل البلدان نموا.

6- وبعد وقت قصير من إنشاء المكتب الجديد قام الممثل الدائم لبنين في الأمم المتحدة في 18 أبريل/نيسان عام 2002، بصفته الرئيس العالمي لمكتب التنسيق المعني بأقل البلدان نمواً، بتنظيم الاجتماع الأول بين الممثل السامي وأقل البلدان نمواً على مستوى السفراء. وشملت الموضوعات التي تناولها البحث في الاجتماع المذكور مهمة مكتب الممثل السامي التي أوكلتها إليه الجمعية العامة، والمهام العاجلة الواجب الاضطلاع بها، والأنشطة المقبلة للمكتب.

7- وانخرط مكتب الممثل السامي في ثلاث عمليات حكومية دولية بارزة للمرة الأولى. فقد قام المكتب أولاً بإعداد الخطة الأولى متوسطة الأجل بشأن أقل البلدان نمواً و البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها البرنامج الجديد 26 للأمم المتحدة للفترة 2002-2005، وقام بعرضها على الدورة السابعة والأربعين للجنة البرمجة والتنسيق التابعة للأمم المتحدة في 12 يونيو/حزيران عام 2002. ودرست اللجنة البرنامج 26 وأعربت عن مساندتها الكاملة له. وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة هذا البرنامج خلال دورتها السابعة و الخمسين.

8- ثانياً، قام الممثل السامي، في إطار متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2001/320، بتقديم تقرير شفوي أمام الجلسات العامة لهذا المجلس عن عمل المكتب الجديد ومسؤوليات المتابعة المتصلة ببرنامج بروكسل الملقاة على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأوصى المكتب، ضمن جملة أمور، بأن يخصص هذا المجلس يوماً واحداً خلال الجلسات العامة من دوراته الموضوعية السنوية لاستعراض برنامج بروكسل بشكل مخصوص. وأوصى المكتب ببذل قصارى الجهد لاعتماد نتيجة موجهة نحو التنفيذ في أعقاب مثل هذا الاستعراض. كما حث المجلس على أن يكرر الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة لإدماج تنفيذ برنامج بروكسل ضمن أطرها المعنية. وطلب المكتب إلى المجلس أن يكرس جلسات رفيعة المستوى من دورته الموضوعية لعام 2004 لاستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج بروكسل. وأعرب المندوبون عن مساندتهم التامة لتنفيذ البرنامج المذكور.

9- ثالثاً، قدَّم الممثل السامي، في إطار متابعة قرار الجمعية العامة 227/56، تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ القرار 227/56 بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا". وتركزت المناقشات، ضمن جملة أمور، على القضايا التالية: تشغيل مكتب الممثل السامي، وتنفيذ برنامج بروكسل، والاستعراض السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستئصال الفقر، والبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والتعاون بين مكتب الممثل السامي ومنظمات أسرة الأمم المتحدة. وإثر هذه المناقشات وافقت اللجنة الثانية على القرار L.60/57 بشأن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في 6 ديسمبر/كانون الأول عام 2002. وجدد هذا القرار، ضمن جملة أمور، دعوة الهيئات الرئاسية للوكالات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف إلى إدماج تنفيذ برنامج بروكسل في برامج عملها وعملياتها الحكومية الدولية.

10- وخلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة أجرى الممثل السامي مناقشات مع عدد من أعضاء وفود أقل البلدان نمواً، والجهات المانحة، والبلدان النامية الأخرى، و المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وطلب إليهم تعزيز تنفيذ برنامج بروكسل.

11- وقامت حكومة بنين، بصفتها رئيسة مجموعة أقل البلدان نمواً، بتنظيم المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً في بنين (5-7 أغسطس/آب عام 2002). وهدف هذا الاجتماع إلى استعراض التقدم المحرز على طريق تنفيذ برنامج بروكسل من جانب أقل البلدان نمواً ذاتها وشركائها الإنمائيين. وفي الوثيقة التي خلص إليها الاجتماع وحملت اسم "إعلان كوتونو" دعا الوزراء أقل البلدان نمواً وجهاتها الشريكة الإنمائية إلى أن تفي تماماً بالتزاماتها المدرجة في برنامج بروكسل، مع التركيز بشكل خاص على المساندة والمبادرات الخاصة لاستئصال الفقر.

12- وكان قرار الجمعية العامة 227/56 قد دعا منظمات أسرة الأمم المتحدة إلى إدماج تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2001-2010 ضمن برامج عملها وفي عملياتها على الصعيد الحكومي الدولي. واستجابة لهذه الدعوة فقد قامت الهيئات الرئاسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة باعتماد قرارات بالفعل لإدماج برنامج بروكسل ضمن برامج عملها. وفي الأشهر المقبلة يُنتظر أن تعتمد هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى قرارات مماثلة.

13- وعقد الممثل السامي اجتماعات خلال مايو/أيار عام 2002 مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، فيما يتصل بانخراط هذه الهيئات في تنفيذ برنامج بروكسل. كما عُقدت اجتماعات مع هيئات

المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في نيويورك وجنيف، ومنظمات القطاع الخاص لمناقشة تعزيز مشاركتها في عملية التنفيذ.

14- وبالإضافة إلى الاجتماعات والاتصالات المعقودة بانتظام مع رؤساء مجموعات أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، يواصل الممثل السامي عقد مداولات منتظمة مع مندوبي الجهات المانحة، بما ذلك الاتحاد الأوربي، واليابان، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي.

15- وشهدت كل هذه الاجتماعات مع البلدان المانحة، ومنظمات أسرة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني والقطاع الخاص، الإعراب عن المساندة الواسعة من جانب جميع الجهات للتنفيذ الفعال لبرنامج بروكسل، بما في ذلك دعم مكتب الممثل السامي في القيام بمهامه.

التحديات المقبلة

16- وفقاً لتقديرات تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2002 الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يونيو/حزيران عام 2002 فإن عدد الناس الذي يعيشون بالاعتماد على أقل من دولار واحد في اليوم في أقل البلدان نمواً سيبلغ، إذا ما استمر الاتجاه الحالي، 240 مليون نسمة بحلول عام 2015. ويصل تفشي الفقر المدقع إلى أعلى درجاته في معظم البلدان الأقل نموا.

17- وأسفرت الحملة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الساعية ضمن جملة أمور إلى تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً، عن وضع مسألة تنمية هذه البلدان في موقع متقدم في قائمة اهتمامات منظومة الأمم المتحدة. وسيعتمد النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اعتماداً شديداً على نجاح جهود تنمية أقل البلدان نموا. وسيتحقق تقدم فيما يتصل بالمؤشرات الإنمائية المدرجة في الأهداف الإنمائية للألفية إذا ما تحسن أداء أقل البلدان نمواً عند قياسه في ضوء تلك المؤشرات. وهكذا فإن هناك تضافراً وارتباطاً وثيقاً بين الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج بروكسل.

18- ومن المهم استخلاص الدروس من خبرات تنفيذ برامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نمواً لعام 1981 ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً لعام 1990 عند تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً لعام 2001. ومن بين هذه الدروس ما يلي:

(أ) ينبغي أن تبدي أقل البلدان نمواً ذاتها التزاماً متيناً وأن تبذل جهوداً دؤوبة، وعلى المجتمع الدولي أن يسارع إلى دعم تلك الجهود.

(ب) هناك حاجة إلى خطة تشغيلية واضحة تحدد التدابير والأدوار التي ستقوم بها الجهات المعنية في تنفيذ مختلف الالتزامات الواردة في برنامج بروكسل، مع أولويات ذات تسلسل مناسب وتدابير منسقة على الأصعدة الوطنية، والإقليمية/دون الإقليمية، والعالمية.

(ج) يتطلب النجاح في تحقيق أهداف برنامج العمل تشغيلاً فعالاً لترتيبات المتابعة والتنسيق المتواصلين ولرصد واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ.

19- وتتطلب التحديات المقبلة أمام أقل البلدان نمواً في تنفيذها لبرنامج بروكسل خلال الأشهر القادمة انخراطاً فورياً لهذه البلدان وشركائها الإنمائيين في الميادين التالية:

(أ) على أقل البلدان نمواً أن تدمج برنامج بروكسل في برامجها الإنمائية الوطنية. كما أن عليها أن تقوم بتعيين نقطة ارتباط رفيعة المستوى لأقل البلدان نمواً لرصد ومتابعة أنشطة التنفيذ الوطنية وللتعاون بصورة وثيقة مع المنسق المقيم للأمم المتحدة لتسهيل إعداد التقارير المرفوعة إلى الأمم المتحدة عن التقدم المحرز.

(ب) على أقل البلدان نمواً أن ترسي ترتيبات وطنية خاصة بها لتشكل المرتكز، عبر الحوار الواسع والشمولي، لأنشطة الإشراف المنتظمة والمنظمة للتقدم المحقق على طريق تنفيذ برنامج بروكسل. ويوصي برنامج بروكسل بمثل هذه الترتيبات مشيراً إليها على أنها محافل وطنية. ويمكن أن تضم مثل هذه المحافل واضعي السياسات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني، والهيئات الأكاديمية، والمؤسسات، ووسائل الإعلام.

(ج) على جميع البلدان الأقل نمواً أن تعمل على المستوى القطري، وبمساندة شركائها الإنمائيين، على تعزيز تنفيذ التدابير المدرجة في برنامج بروكسل بتحويلها إلى إجراءات مخصوصة ضمن ما لديها من أطر إنمائية وطنية واستراتيجيات لاستئصال الفقر، بما في ذلك وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والتقديرات القطرية المشتركة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن تستند في توجيهها للتنفيذ الفعال على الحوار الواسع الشمولي.

(د) على منظمات أسرة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف التي لم تقم بذلك بعد أن تدمج تنفيذ برنامج بروكسل في برامج عملها.

(ه) على مندوبي أقل البلدان نمواً أن يشاركوا مشاركة فعالة في العمليات الحكومية الدولية والجهود التنسيقية. وفي هذا الصدد فإن على الممثل السامي أن يواصل منح المساندة الكاملة لتيسير تلك المشاركة. وينبغي أن يسفر القرار الذي اتخذه المجلسان التنفيذيان لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تدابير مماثلة في الاجتماعات المقبلة للهيئات الرئاسية المعنية الأخرى.

(و) على منظمات أسرة الأمم المتحدة التي لم تقم بعد بتعيين نقطة ارتباط لأقل البلدان نمواً أن تبادر إلى ذلك قريبا.

(ز) يمكن لمكتب الممثل السامي أن ينظر في أمر إنشاء حساب أمانة لأقل البلدان نمواً في الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتنفيذ برنامج بروكسل ومساندة مكتب رئيس هيئة التنسيق المعنية بأقل البلدان نموا.

(ح) ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً بالغ الأهمية لتحقيق الغايات، والأهداف، والأرقام المستهدفة لبرنامج بروكسل. ومن الضروري أن تُدرس على نحو كامل الجوانب الكمية والنوعية للمعونة وتنسيقها الفعال على حد سواء.

(ط) تشكل الديون الخارجية القائمة عقبة كأداء أمام الجهود الإنمائية و النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا. وتتطلب مشكلات الديون الخطيرة لأقل البلدان نمواً حلاً شاملاً، بما في ذلك التنفيذ الكامل، والعاجل، والفعال للمبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتدابير الأخرى للتخفيف من الديون.

(ي) ينبغي أن يعد مكتب الممثل السامي جدولاً شاملاً/خريطة شاملة لكي يستخدمها ويرجع إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنشطة الاستعراض الحكومية الدولية ولرصد ومتابعة تنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين لبرنامج بروكسل.

(ك) على المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني أن تضطلع بدور هام كشركاء إنمائيين في أقل البلدان نموا. كما أن على القطاع الخاص أن ينخرط في توفير الدعم الفعال للأهداف الإنمائية لأقل البلدان نموا. ومن الواجب بذل الجهود لتعزيز انخراط هذه المجموعات في تنفيذ برنامج بروكسل.

الطريق إلى الأمام

20- يصل عدد سكان أقل البلدان نمواً إلى أكثر من 600 مليون نسمة، ومن ثم فإنها تواجه عقبات إنمائية هائلة. كما أن عملية العولمة زادت من ضعف هذه البلدان. ويمكن مواجهة التحديات المذكورة مواجهة حازمة عبر السياسات الوطنية والدولية الفعالة المرتكزة بصورة أشد على استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل ترمي إلى تنفيذ برنامج بروكسل خلال العقد الأول من الألفية الجديدة.

21- ويتيح برنامج بروكسل المتسم بالوضوح، والتركيز، والوجهة العملية فرصة حقيقية لأقل البلدان نمواً لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فيها ولاندماجها الناجع في الاقتصاد العالمي. ولقد حان الوقت لكي تتهيأ أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون، بما في ذلك منظمات أسرة الأمم المتحدة، للمشاركة الكاملة والفعالة.

22- وذكّر كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع الدولي، في خطابه أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، بأن منح الفرصة للناس في أقل البلدان نمواً للإفلات من فظاعة الفقر، والجهل، والمرض لا يمكن أن يتم إلا من خلال الجهود متعددة الأطراف فحسب.